الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/320
3 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٣	٤
ثانيا	- الردود الواردة من الحكومات		٤
	الاتحاد الروسي		٤
	الأرجنتين		٥
	أرمينيا		٥
	إكوادور		٦
	أنتيغوا وبربودا		٦
	إندونيسيا		٦
	أنغولا		٧
	أوروغواي		٨
	أوكرانيا		٨
	بابوا غينيا الجديدة		٨
	البرازيل		٩

* A/53/150.

98-25882 051098 051098

المحتويات (تابع)

	الصفحة
بربادوس	٩
بنما	١٠
بوتسوانا	١٢
بوركينا فاصو	١٢
بولندا	١٢
بوليفيا	١٣
بيرو	١٣
بيلاروس	١٤
تركيا	١٥
ترينيداد وتوباغو	١٥
جامايكا	١٥
الجزائر	١٦
جزر البهاما	١٦
الجماهيرية العربية الليبية	١٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٧
الجمهورية الدومينيكية	١٨
الجمهورية العربية السورية	١٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٨
الرأس الأخضر	١٩
زمبابوي	١٩
سلوفينيا	١٩
السودان	١٩
سورينام	٢٠
الصين	٢٠
العراق	٢١

المحتويات (تابع)

		الصفحة
	غانا	٢٢
	غيانا	٢٢
	الفلبين	٢٢
	فنزويلا	٢٣
	فييت نام	٢٤
	قبرص	٢٥
	كمبوديا	٢٥
	كوبا	٢٥
	كولومبيا	٣٤
	لاتفيا	٣٤
	لبنان	٣٤
	ليختنشتاين	٣٥
	المكسيك	٣٥
	ملاوي	٣٦
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٣٧
	ميانمار	٣٧
	ناميبيا	٣٨
	النرويج	٣٨
	هايتي	٣٨
	الهند	٣٩
	اليابان	٣٩
ثالثا -	بعثات المراقبة لدى الأمم المتحدة	٤٠
	الكرسي الرسولي	٤٠
رابعا -	الردود الواردة من هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة	٤١
	مكتب المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٤١
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٤٢
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤٤
	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٥

المحتويات (تابع)

	الصفحة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤٥
منظمة الصحة العالمية	٤٦

أولا - مقدمة

١ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠/٥٢ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

٢ - وعملا بهذا الطلب، وجه الأمين العام مذكرة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، دعاها فيها إلى موافاته بأي معلومات تود الإسهام بها في إعداد تقريره.

٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي وردت حتى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧. وستصدر الردود الأخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالانكليزية والروسية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - لم يحد الاتحاد الروسي، منذ عام ١٩٩٤، عن تأييد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا، كان الاتحاد الروسي يستلهم التوافق التام الذي تجلى لدى غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذي مؤداه أن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي على كوبا يعد من مخلفات عهد المواجهة بين الكتلتين.

٢ - ونحن لا نتغاضى عن محاولات ممارسة الضغط على بلدان أخرى بغرض حملها على تقليص تعاونها مع كوبا عن طريق تنفيذ قانون "الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا" الصادر في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦. والواقع أن المجتمع الدولي بأسره قد وصف هذا القانون، عن حق، بأنه تمييزي ويتناقض مع قواعد القانون الدولي ومبادئ حرية التجارة.

٣ - ونحن مقتنعون بأن رفع الحصار وتحقيق انفراج في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا سيعملان، بلا شك، على تعزيز الاستقرار الإقليمي. كما أن الإدماج الكامل لكوبا في النظام الاقتصادي العالمي سييسر تحركها في إجراء ما يلزم من إصلاحات.

٤ - وعلى الرغم من محدودية ما أعلنته الولايات المتحدة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ من تدابير لتحرير الضوابط المفروضة على المساعدة الإنسانية المقدمة إلى كوبا، فإننا نرى أن هذه التدابير خطوة على الطريق الصحيح.

٥ - وفيما يتعلق بسياسة الاتحاد الروسي فإنه - إذ يستلهم مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بأشكاله المختلفة في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المبادئ المذكورة في قرار الجمعية العامة ١٠/٥٢، يؤكد من جديد اعتزامه مواصلة تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية مع كوبا على أساس تحقيق المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع المراعاة التامة للمعايير الدولية المتعارف عليها، دون أي شكل من أشكال التمييز.

الأرجنتين

[الأصـــل : بالاسبانيـة]
[٣٠ نيسان/أبريـل ١٩٩٨]

١ - أصدرت حكومة جمهورية الأرجنتين، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، القانون رقم ٢٤٨٧١ الذي تسري أحكامه على الأراضي الوطنية كافة، والذي تجدون نصه مرفقا طيه.

٢ - وبمقتضى هذا القانون، فإن القوانين الأجنبية التي تستهدف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تقييد أو عرقلة حرية التجارة وحرية حركة رؤوس الأمـوال أو السلع أو الأشخاص، بما يعود بالضرر على بلد ما أو مجموعة ما من البلدان، لا تسري أحكامها على الأراضي الوطنية، ولا يترتب عليها أي شكل من أشكال الآثار القانونية فيها.

٣ - كما أن المادة ١ من ذلك القانون تقضي بعدم سريان - وانعدام الأثر القانوني - للقوانين الأجنبية التي تحدث آثارا تتجاوز الحدود الإقليمية عن طريق فرض حصار اقتصادي وتقليص الاستثمارات في بلد ما بهدف إحداث تغيير في شكل حكومة بلد ما أو للنيل من حقه في حرية تقرير المصير.

أرمينيا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لا يوجد في النظام القانوني الأرمني أي قانون أو تدبير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٠/٥٢.

إكوادور

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨]

١ - تود البعثة الدائمة لإكوادور أن تكرر ما ذكرته إكوادور في مناسبات عدة من أنها لم ولن تقر أي قوانين تمس بحرية التجارة الدولية أو تنتهك مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية والدولية للدول، وهو ما ينص عليه صراحة الدستور السياسي للدولة ويتجسد في كل ما تتخذه إكوادور، محليا ودوليا، من إجراءات قانونية وسياسية واقتصادية. وعليه، فإن بلدنا لا يطبق أي نوع من الجزاءات ضد كوبا، كما أنه يقيم مع ذلك البلد علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية طبيعية. لذلك، أيد بلدنا البيانات الصادرة في هذا الشأن عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو وحركة بلدان عدم الانحياز. كما بادر، استنادا إلى هذه الاعتبارات، إلى اتخاذ موقف واضح تماما في منظمة الدول الأمريكية من "قانون هيلمز - بيرتون".

٢ - وفيما يتعلق بمشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تسعى إلى إدانة حكومة كوبا لسياستها المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن إكوادور ترى أن القهر ليس وسيلة مناسبة لحل هذه المشكلة التي يتعين أن ينظر فيها في سياق عالمي وأن تعامل، بالتالي، معاملة عامة وغير انتقائية.

أنتيغوا وبربودا

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[١١ آذار/ مارس ١٩٩٨]

لا تساند حكومة أنتيغوا وبربودا أو تتغاضى عن أي فعل يتعارض وأحكام القرار ١٠/٥٢ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إندونيسيا

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - ترى إندونيسيا - وفق ما هو منصوص عليه في دستورها الصادر في عام ١٩٤٥ - أن الاستقلال حق لكل أمة، وأن الاستعمار يجب أن يـُزال من على وجه البسيطة لأنه يتنافى مع الإنسانية والعدالة. وفي هذا الإطار، لم تحـُد إندونيسيا عن اتباع سياسة تتمثل في المراعاة التامة لمقاصد ومبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بأشكاله المختلفة في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. لذلك،

تكون إندونيسيا قد شاركت بإيجابية في إقامة وبقاء نظام عالمي قائم على الحرية والسلام الدائم والعدالة الاجتماعية.

٢ - وتمشيا مع هذه السياسة، تعارض إندونيسيا بشدة سن وتطبيق أي قوانين أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، وهو ما يعتبر انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها.

٣ - وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تفيد بأنها لم تسن أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في قرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١.

أنغولا

[الأصـــــل: بالانكليزيـــة]
[١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - تتقيد جمهورية أنغولا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، بجميع أهداف ومبادئ المنظمة المنصوص عليها في الميثاق وتلتزم بها. وفي هذا الصدد، تؤيد أنغولا، تأييدا تاما، كافة التدابير الرامية إلى تعزيز الالتزام بهذه المبادئ والأهداف، على نحو ما هو مذكور في ديباجة القرار المعني.

٢ - وجمهورية أنغولا تدرك، بانزعاج بالغ، أن ست سنوات قد انقضت منذ صدور أول قرار بشأن هذه المسألة. ولكننا الآن بدلا من أن نرى تباشير إقامة حوار بين الطرفين المعنيين يضع نهاية لهذا الحصار الطويل، نجد أن مجلس الشيوخ الأمريكي لا يزال يتخذ تدابير تزداد قسوة وتسبب لشعب كوبا المطحون مشقة كبرى.

٣ - ونود أن نقول إن أنغولا ستمتنع عن اتخاذ أي تدابير من هذا القبيل، وإنها ستواصل التعاون مع الأمم المتحدة - كما هو دأبها - نحو تحقيق أهداف المنظمة المتمثلة في ترسيخ المبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي.

٤ - إننا نعرب عن استيائنا لأنه رغم صدور قرار آخر في هذا الشأن، لم يتخذ أي إجراء فعلي لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر على كوبا. كما أننا نحض المجتمع الدولي على مد يد الدعم لكوبا، شعبا ودولة، في كفاحها للتغلب على عواقب الحصار الوخيمة.

٥ - والحكومة الأنغولية مقتنعة بأن الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، وحكومته سيبذلان قصارى جهدهما خلال هذا العام لكفالة أن يكون في متناول شعب كوبا خيار الممارسة الحرة لحقوقه الاقتصادية في العلاقات الدولية.

أوروغواي

[الأصـــل: بالإسبانية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٩٨]

درجت أوروغواي على اتباع سياسة خارجية تشجع حرية التجارة دون أي نوع من القيود. وهي، من ناحيتها، لا تعترف في تشريعاتها بتطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية. وعليه، فإن حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية لم تطبق أي تدابير أو قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٠/٥٢.

أوكرانيا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨]

١ - لم تقم أوكرانيا بسن أي تشريعات أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حددوها الإقليمية سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها الإقليمية، أو تمس حرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - وبالمثل، ترفض حكومة أوكرانيا استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. كما أنها تلتزم، في علاقاتها مع البلدان الأخرى، بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي وبحرية التجارة والملاحة.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - لم تطبق بابوا غينيا الجديدة قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ١٠/٥٢.

٢ - وقد صوتت بابوا غينيا الجديدة لصالح القرار ١٠/٥٢، وهي تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوبا.

البرازيل

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٨]

١ - تكرر البرازيل تأكيد موقفها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع ضرورة تشجيع الحوار وكفالة سيادة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٢ - ووفقا للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢، لم تسن البرازيل أو تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير يمكن أن تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

٣ - ولا يعترف النظام القانوني للبرازيل بشرعية تطبيق أية تدابير ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. والشركات الكائنة في البرازيل تخضع للتشريع البرازيلي دون سواه.

٤ - والتدابير التي يتخذها بلد ما انتهاكا لأحكام القرار ١٠/٥٢، وسعيا إلى إرغام مواطني بلد ثالث على الانصياع لتشريعات أجنبية، تمس مصالح المجتمع الدولي ككل وتنتهك مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. وهذه التدابير ينبغي إعادة النظر فيها وتغييرها، حيثما اقتضى الأمر ذلك، كي تتفق وأحكام القانون الدولي.

٥ - أما الحكومات التي لا تمتثل لأحكام القرار ١٠/٥٢ فيجب أن تتخذ خطوات عاجلة للقضاء على الممارسات التجارية التمييزية وأن تضع حدا لأعمال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المعلنة بصورة انفرادية.

بربادوس

[الأصـــل: بالانكليزيـة]
[١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - لا يوجد لدى بربادوس أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

٢ - ودأبت بربادوس على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك منذ أن عرض أول هذه القرارات على الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

بنمـــا

[الأصـل: بالاسبانيـة]
[١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨]

١ - أعلنت بنما في مختلف المنتديات الدولية معارضتها للاتجاه المتزايد نحو السعي الى تطبيق قوانين وتدابير محلية أحادية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية على دول أخرى وذلك في مجالي التجارة والعلاقات الدولية، نظرا لأن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك مبادئ المساواة القانونية فيما بين الدول، واحترام سيادة الدول وكرامتها، وعدم التدخل في شؤونها وتقوض التعايش المتناسق فيما بين الدول.

٢ - وقامت حكومة بنما، في إطار الآلية الدائمة للتشاور وإجراءات السياسة العامة المتضافرة (مجموعة ريو) بالموافقة على القرارين الصادرين في ٨ آذار/ مارس و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الذين تم فيهما رفض قانون هيلمز - بيرتون رفضا حاسما.

٣ - وتجدر الملاحظة بأنه على الرغم من أن جمهورية بنما ضد الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، فإنها تؤيد قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير لإقناع الحكومة الكوبية بإجراء إصلاحات بوسائل سلمية يمكن أن تكفل إقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب داخل المجتمع الكوبي عن طريق ممارسة التصويت بحرية.

٤ - إن توطيد دعائم الديمقراطية والتنمية يقتضي، الى حد متزايد ملموس، تهيئة ظروف دولية إيجابية، ليس فقط عن طريق تعزيز أخلاقيات التعاون والتضامن في العلاقات الدولية، الأمر الذي يمكن أن يكفل عدم عرقلة الجهود الإنمائية للبلدان بسبب وجود ظروف اقتصادية وسياسية غير عادلة أو بسبب الافتقار الى الموارد، ولكن أيضا عن طريق الاقتناع بأن الديمقراطية هي أفضل نظام لتحقيق التنمية والرفاه. وهذا، بدوره يحتاج الى إقامة مؤسسات قوية واتباع أساليب تحترم الجداول الزمنية تستند الى الثقة على كل من الصعيد الدولي والوطني.

٥ - ويجب أن تحظى هذه الثقة بعائد ملائم يتحقق من خلال الاهتمام المتزايد بمؤسسات من نوع جديد بمقدورها أن توفر التعاون في مجال القضايا السياسية والاقتصادية من أجل تعزيز أواصر التعاون المتبادل فيما بين البلدان.

٦ - ويقع في هذا المجال الخاص والحساس أحد العناصر الرئيسية لتوطيد الديمقراطية وأسلوب الحكم في المنطقة. فنحن نرى أنه بعد زيارة البابا الى كوبا، تزايدت ثقة المجتمع الدولي في احتمال حدوث تغييرات في السياسات الداخلية لذلك البلد.

٧ - ومن ثم، في معرض استعراض الإجراءات أو الخطوات التي اتخذتها بنما بشأن الحصار، يمكن أن نشير الى أن جمهورية بنما وجمهورية كوبا قد أقامتا علاقات دبلوماسية بينهما في ١٧ نيسان/أبريل عام ١٩٠٤، وأنه بموجب القرار التنفيذي رقم ٤٦٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ أعلنت جمهورية بنما قطع العلاقات الدبلوماسية بين حكومة جمهورية بنما وحكومة جمهورية كوبا. وفيما بعد، أصدرت حكومتا بنما وجمهورية كوبا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ إعلانا مشتركا، تعلنان فيه قرار البلدين إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء في ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالتصويت على قضايا محددة، تجدر الملاحظة أن الجمعية العامة اتخذت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ القرار ١٧/٥١ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وبعد ذلك اتخذت القرار ١٠/٥٢ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٨ - وقد صوت وفد بنما لصالح القرارين.

٩ - علاوة على ذلك، فإنه وفقا للمعلومات الواردة من الإدارة العامة للمنظمات والمؤتمرات الدولية، لم تتخذ جمهورية بنما تدابير تشريعية أو أية تدابير أخرى لفرض جزاءات اقتصادية ضد كوبا، من شأنها تقويض حرية التجارة والملاحة، وذلك طبقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يرسخان، ضمن أمور أخرى، حرية التجارة والملاحة.

١٠ - إن ما سبق ذكره أكد من جديد معارضة بنما للحظر الاقتصادي المفروض على كوبا.

١١ - وبناء عليه، فإننا نرى أنه من المناسب، فيما يتعلق بالدعوة الموجهة من الأمين العام، وكجزء من السلوك السياسي الثابت الذي اتبعته بنما خلال تصويتها على مختلف قرارات الجمعية العامة بشأن هذا البند، أن نصوت لصالح القرار السالف الذكر.

١٢ - وتنبغي الإشارة الى أن الإدارة العامة للمنظمات والمؤتمرات الدولية قد اتخذت خطوات لإبرام اتفاقات ثنائية (في مجالات الاستثمار، والطيران، والتوصل الى حل فيما يتعلق بمنح تأشيرات للدبلوماسيين الكوبيين) كجزء من سياسة تهدف الى المساعدة على تشجيع إجراء تغييرات سياسية عن طريق التعاون مع كوبا.

بوتسوانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تقم جمهورية بوتسوانا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٠/٥٢، وذلك طبقا لالتزاماتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بوركينا فاصو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨]

لم تقم بوركينا فاصو قط بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المعني. وعليه، فإن موقفها ما زال متمشيا مع الالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

بولندا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - تسلم جمهورية بولندا، في العلاقات الدولية، بأهمية المسائل المتصلة بمراعاة حقوق الإنسان والاعتراف بالحريات المدنية المكفولة بالقانون الدولي. وفي علاقاتها الثنائية مع كوبا، تعلق بولندا أهمية على تطبيق المعايير المتعارف عليها لحقوق الإنسان والحريات المدنية. ونحن نرى أن على حكومة كوبا أن تحترم هذه الآليات وأن تتخذ خطوات أكثر إيجابية نحو إحلال الديمقراطية.

٢ - وقد رحبت بولندا، بارتياح، بإطلاق سراح ٣٠٠ سجين سياسي كوبي نتيجة لزيارة البابا يوحنا بولس الثاني لكوبا. وأملنا أن يسهم الانفتاح التدريجي لكوبا على العالم في حدوث تحولات سياسية في ذلك البلد وفقا للمبادئ الديمقراطية، وأن يساعد كذلك على تكثيف تعاون بولندا مع كوبا في كافة المجالات.

٣ - ولم تطبق بولندا قط أي تدابير من تدابير الحصار ضد كوبا. وتقيم بولندا علاقات اقتصادية مع ذلك البلد، وتود أن تنمي التجارة معه بالتماس أشكال جديدة من التعاون. ومن شأن التوقيع على اتفاقات

تتعلق بحماية الاستثمارات وتجنب فرض الضرائب المزدوجة أن يسهم في تزايد التبادل التجاري بين البلدين، الذي بلغت قيمته ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. وترى بولندا أن الديون الكوبية المستحقة لبولندا لا تشكل عقبة أمام تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية.

٤ - ولم توقع بولندا أي اتفاق اقتصادي مع كوبا، لأن بولندا لا تدخل في اتفاقات من هذا النوع مع البلدان المنتمية إلى منظمة التجارة العالمية.

٥ - وبولندا تؤيد إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وهي تشارك الاتحاد الأوروبي الرأي القائل بأن التحولات السياسية في كوبا يجب أن تساندها وسائل أخرى. والقرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة مؤخرا بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى كوبا يعد خطوة على الطريق الصحيح. وبولندا تأمل أن يسفر تزايد الصلات الدولية بكوبا عن تكثيف عملية الإصلاح التي تقوم بها حكومة كوبا.

بوليفيا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تسن حكومة جمهورية بوليفيا أي قوانين أو تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في القرار المذكور. وبالتالي، لا توجد أي أحكام أو تدابير أو قوانين يتعين أن تلغيها على حكومة بوليفيا أو تبطل مفعولها في هذا الصدد.

بيرو

[الأصل: بالاسبانية]
[١١ آذار/ مارس ١٩٩٨]

١ - لا يوجد في بيرو ولا يطبق فيها أي قانون أو تدبير من النوع المشار إليه في القرار ١٠/٥٢.

٢ - ويستند موقف حكومة بيرو، في هذا الصدد إلى المواقف المنسقة الصادرة عن آلية التشاور والعمل السياسي المتضافر (مجموعة ريو) ومؤتمرات قمة البلدان الايبرو - أمريكية وإعلان تأكيد احترام شخصية وسيادة واستقلال الدول الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ والقرار CJI/RES.II-14/96 المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ المؤيد للرأي الذي أصدرته اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية بالإجماع تنفيذا لقرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (AG/RES 13640 (XXVI-0/96. وتشجب حكومة بيرو، في هذا الصدد، التطبيق الانفرادي للقوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعرب عن قلقها

إزاء الاتجاه الرامي إلى إرغام بلدان أخرى على أن تطبق التدابير التشريعية الداخلية لبلد ما، والتي يشكل بعضها انتهاكا للقانون الدولي المعمول به.

٣ - ولا تؤيد حكومة بيرو المواقف الانفرادية الرامية إلى النيل من المسار السياسي الداخلي في دولة ما والساعية بالتالي الى التعدي على سيادتها. وهي ترى أن الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني شرط أساسي من شروط العلاقات الدولية.

٤ - وفيما يتعلق، بالتحديد، بما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون، ترحب حكومة بيرو بوقف تطبيق أشد بنوده إثارة للخلاف، وهي ترى أن ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. وعسى أن تتخذ تدابير إضافية وتكميلية تمثل تقدما جوهريا.

٥ - وأخيرا، تود حكومة بيرو أن تؤكد من جديد التزامها الثابت والدائم بالأهداف المشتركة في كنف الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

بيلاروس

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨]

١ - تضم جمهورية بيلاروس صوتها، مرة أخرى، إلى نداء الجمعية العامة بالامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير موجهة ضد حرية التجارة الدولية وتمس سيادة دول أخرى وتنال من المصالح المشروعة لكيانات قانونية وطبيعية.

٢ - وتؤيد جمهورية بيلاروس، تأييدا تاما، التسوية السلمية للمنازعات بين الولايات المتحدة وكوبا عن طريق المفاوضات. كما أن جمهورية بيلاروس تساند تهيئة الأوضاع اللازمة للتنمية الحرة للصلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين كوبا وسائر البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وتمشيا مع قواعد القانون الدولي والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا تعتزم جمهورية بيلاروس سن أي قوانين أو اتخاذ أي تدابير موجهة ضد دول أخرى، كما تؤكد تأييدها للمبادئ المشار إليها في ديباجة القرار ١٠/٥٢.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨]

١ - ليس لدى جمهورية تركيا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٠/٥٢، كما أنها تؤكد من جديد التزامها بمبدأ حرية التجارة والملاحة، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢ - وترى حكومة تركيا أن الخلافات والمشاكل التي تنشأ بين الدول يجب أن تسوى عن طريق الحوار والتفاوض.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تسن ترينيداد وتوباغو أي قوانين أو تتخذ أي تدابير لتقييد التجارة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى مع كوبا.

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - صوتت جامايكا لصالح القرار ١٠/٥٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ولم تحد عن التصويت لصالح القرارات المعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" منذ أن اتخذت الجمعية العامة أول هذه القرارات في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

٢ - وعلاوة على ذلك، لم تسن جامايكا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٠/٥٢، ولا تزال ملتزمة بقوة بمبادئ القانون الدولي، وخاصة بحرية التجارة والملاحة. ولا تزال حكومة جامايكا معارضة لأن يطبق خارج الحدود الإقليمية تشريع وطني يسعى إلى وضع حواجز مصطنعة أمام التجارة ويتنافى والقانون الدولي وتساوي الدول في السيادة.

٣ - ووفقا لسياسة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ما برحت جامايكا تسعى إلى توسيع نطاق علاقاتها مع كوبا وتعزيزها.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - أيدت الجزائر، تأييدا تاما، القرار ١٠/٥٢ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وصوتت لصالحه. كما أن الجزائر تؤيد تماما أحكام الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق هذا القرار.

٢ - وبناء على ذلك، لم تقم الحكومة الجزائرية بسن أو تطبيق قوانين و/أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى.

جزر البهاما

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨]

لم تقم جزر البهاما بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين بلدينا.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - انسجاما مع تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٠/٥٢ فإن الجماهيرية العربية الليبية تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا باعتبار أن ذلك الحصار هو خرق لميثاق الأمم المتحدة الذي تنص مبادئه على أن يفض أعضاء المنظمة منازعاتهم وخلافاتهم بالطرق والوسائل السلمية.

٢ - التزاما من الجماهيرية العربية الليبية بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة واحترامها لأحكام القانون الدولي لم تقم بإصدار أو تطبيق أي قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرات ذات الصلة بقرار الجمعية العامة ١٠/٥٢.

٣ - إن الجماهيرية العربية الليبية تعاني منذ ما يزيد على عقد ونصف من الإجراءات التي فرضت عليها من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية وهي إجراءات ظالمة مشابهة لتلك المفروضة على كوبا حيث شملت تجميد الأموال الليبية في المصارف الأمريكية وفرض القيود على نقل التقنية إلى ليبيا وحرمان الطلبة الليبيين من مواصلة دراستهم العليا في هذا المجال بالجامعات الأمريكية، وقد قامت الحكومة الأمريكية بتشديد هذه الإجراءات بموجب القانون رقم ٣١٠٧ الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦. الذي يفرض عقوبات على الأشخاص الذين يقومون باستثمار مبلغ ٤٠ مليون دولار أو أكثر في ليبيا بحيث يكون هذا الاستثمار قد أسهم بشكل كبير ومباشر في تعزيز قدرة ليبيا في تنمية مواردها النفطية، وما زالت الحكومة الأمريكية تصر على تطبيق هذا القانون بالرغم من الإدانة الدولية القوية لهذا الإجراء الذي يتعارض مع كافة المواثيق والقوانين الدولية.

٤ - باعتبار أن فرض التدابير القسرية يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ويتناقض مع مبادئ القانون الدولي فإن الجماهيرية العربية الليبية تجدد التأكيد على ما ورد في الفقرتين العاملتين الثانية والثالثة بالقرار ١٠/٥٢ وتطالب الدولة المعنية أن تتوقف عن تطبيق القوانين وغيرها من الإجراءات القسرية المفروضة على كوبا أو على أي بلد آخر واتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطال مفعولها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨]

تؤيد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة القرار ١٠/٥٢ تأييدا تاما. وبالتالي، فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير تشكل أو تسهم، بأي شكل من الأشكال، في فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالاسبانية]
[١٤ تمـوز/يوليـه ١٩٩٨]

تؤكد الجمهورية الدومينيكية تأييدها للمبادئ الواردة في القرار ١٠/٥٢ الصادر عن الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، خاصة فيما يتعلق بكفالة الحق في حرية التجارة والملاحـــة، وتفيد بأن حكومة الجمهورية الدومينيكية لم تطبق أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٠/٥٢.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٣٠ آذار/مـارس ١٩٩٨]

إن الجمهورية العربية السورية، انطلاقا من موقفها المبدئي حيال البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، صوتت لصالح القرار ١٠/٥٢ الذي يؤكد مرة أخرى على ضرورة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ويحث الدول أيضا على اتخاذ الخطوات الضرورية في أسرع وقت ممكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ثلاثة عقود. وإن الجمهورية العربية السورية تشير إلى بيان قمة حركة عدم الانحياز الثانية عشرة المعقودة في نيودلهي في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، التي طالبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد للتدابير والإجراءات التجارية والمالية ضد كوبا والتي تسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية جسيمة. وقد طلبت القمة من الولايات المتحدة تسوية خلافاتها مع كوبا عن طريق المفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ آذار/مـارس ١٩٩٨]

تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن أسفها الشديد لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. فهذا الحصار، بآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، يتنافى والاتجاه الدولي الحالي نحو السلام والتعاون والتنمية. وبحكم التزاماتها المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تقم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من ناحيتها، بسن أو تطبيق أي

قوانين أو تدابير من هذا النوع. وهي ترى أن هذه القوانين والتدابير تخل بسيادة الدول الأخرى وبحرية التجارة والملاحة.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تتخذ حكومة الرأس الأخضر أي تدابير تتعارض مع قرار الجمعية العامة ١٠/٥٢.

زمبابوي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨]

لم تفرض جمهورية زمبابوي قط أي نوع من أنواع الحصار الاقتصادي أو التجاري أو المالي على كوبا.

سلوفينيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تقم سلوفينيا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٠/٥٢.

السودان

[الأصل: بالعربية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - تنتهج حكومة السودان سياسة تحترم وتمتثل لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة خاصة مبادئ مساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. واتساقا مع موقفه المبدئي، فإن السودان الذي يعارض فرض العقوبات على الدول النامية، صوت لصالح قرار الجمعية العامة رقم ١٠/٥٢ الذي أيدته كذلك

أكثرية الدول. وتؤكد حكومة السودان أنها لم تصدر ولم تطبق قوانين وتدابير تمس آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى.

٢ - من هذا المنطلق يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي ألحق أضرارا بالغة بالشعب الكوبي، وانتهك حقوقه ومصالحه المشروعة، لكونه يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، وتجاوزا لمقاصده وغاياته السامية والنبيلة.

٣ - إن السودان نفسه صار يعاني من الحظر الاقتصادي الأحادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الذي ورد بالقرار الرئاسي التنفيذي الذي أصدرته الإدارة الأمريكية في مطلع نوفمبر ١٩٩٧م. وقد كان من المؤسف قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض هذه الجزاءات الاقتصادية استنادا لدعاوى واتهامات باطلة ظلت تفتقر إلى الدليل والبرهان لأكثر من سبع سنوات، وذلك كنوع من الضغط على حكومته، وانتهاكا لحقوقه المشروعة في خياراته الاجتماعية والتنموية في ظل ظروفه الوطنية الخاصة به.

سورينام

[الأصل: بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تقم حكومة جمهورية سورينام بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٠/٥٢.

الصين

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - ما برحت الصين تعارض اللجوء إلى تدابير مثل الجزاءات في تسيير العلاقات فيما بين البلدان. فالحصار والجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا طوال السنوات الثلاثين الماضية قد عرقلت بشدة مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا وألحقت ضررا بالغا برفاه وصحة الشعب الكوبي، ولا سيما النساء والأطفال، كما أنها خلفت آثارا سلبية على عمليات التبادل التجاري والاقتصادي العادية بين كوبا وبلدان كثيرة، الأمر الذي هدد حقوقها ومصالحها المشروعة بصورة خطيرة.

٢ - وينبغي احترام المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وغير ذلك من القواعد الناظمة للعلاقات الدولية. ولكل بلد الحق في اختيار نظامه الاجتماعي الخاص به وأسلوب تنميته، وفقا لأوضاعه المحلية، ولا يحق لأي بلد آخر أن يتدخل في ذلك.

٣ - والخلافات والمشاكل التي تنشأ فيما بين البلدان يجب أن تسوى عن طريق الحوار السلمي والمفاوضات. كما أنه ينبغي، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن تقوم الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا، وأن تدخل في حوار مع كوبا - من أجل تسوية ما بينهما من منازعات - على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة.

العـــراق

[الأصل: بالعربية]

١ - بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠/٥٢ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، تود حكومة العراق أن تشير إلى أن العراق يتبع سياسة خارجية قائمة على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم يعمل العراق على أن يجعل تشريعاته وقوانينه الداخلية تمتد خارج حدوده الإقليمية، كما لم يتخذ أية إجراءات في قوانينـــه الاقتصادية والتجارية يكون من شأنهـــا المساس بسيـــادة الدول الأخرى ومصالحهـــا المشروعة ولا بحرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - إن حكومة العراق تؤكد أن من الضروري إنهاء كل شكل من أشكال الحصار والحواجز الاقتصادية والتجارية التي تسعى بعض الدول الكبرى إلى فرضها على الدول الأخرى وتحت أعذار ومبررات غير واقعية وغير سليمة. ولا تهدف من وراء هذه الإجراءات إلا تحقيق أغراض ومطامح سياسية تتناقض بشكل سافر مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، كما ترى حكومة العراق ضرورة التصدي لكل المحاولات الرامية إلى حرمان أي دولة من فرصة النهوض باقتصادها والتنمية الاجتماعية فيها.

غانـــا

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - تنظر حكومـة غانا، بقلق بالغ، إلى استمرار عدم الامتثال للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢، التي تسعى إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٢ - وتؤكد حكومة غانا من جديد اقتناعها بأن سن قوانين انفرادية تطبق أحكامها خارج الحدود الإقليمية في أي مكان من العالم، مثل القانون الصادر في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦ والمعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون، هو أمر غير مقبول ويتعارض ومبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٣ - وبالتالي، ستواصل حكومة غانا مساندة كوبا في وجه الحصار الاقتصادي الذي لا مبرر له والذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية.

غيانـــا

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ آذار/ مارس ١٩٩٨]

تؤيد غيانا، تأييدا تاما، القرار ١٠/٥٢، الذي صوتت لصالحه. وعليـه، فإن غيانا ملتزمة بأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذا القرار وتفي بالولايات التي يقضي بها.

الفلبين

[الأصـل: بالإنكليزيـــة]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تطبق الفلبين قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار.

فنزويلا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - كررت حكومة فنزويلا في مناسبات عديدة الإعراب عن قلقها إزاء تطبيق قوانين وأنظمة وطنية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول وتضر بالمصالح المشروعة للكيانات والمواطنين التابعين لهذه الدول، والتي تقوض بالتالي حرية التجارة بين البلدان.

٢ - وتصويت فنزويلا لصالح قرارات الإدانة الصادرة عن الجمعية العامة اعتبارا من عام ١٩٩٢ هو برهان على احترامنا لمبادئ التعايش السلمي هذه وللمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وتمشيا مع إعلانات الجمعية العامة، نكرر الإعراب عن معارضتنا لتطبيق تدابير قسرية انفرادية، إذ أنها تتنافى مع المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي العام التي تنظم العلاقات الودية بين الشعوب، والتي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية، مثل قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المعنون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول".

٣ - وترى فنزويلا أيضا أن هذه التدابير الانفرادية القسرية تؤثر تأثيرا سلبيا على النظام القانوني الذي ينظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، كما يضر بجهود التكامل الاقتصادي المبذولة على مستوى القارة وعلى المستوى دون الإقليمي.

٤ - كما أن موقفنا من هذه المسألة متجسد في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة مجموعة ريو، المعقود في أسونسيون، بباراغواي، في آب/أغسطس ١٩٧٧، والذي كرر فيه أعضاء الوفود المشاركة رفضهم البات لتطبيق القوانين الوطنية الانفرادية والتي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لأنها تشكل انتهاكا للسيادة الوطنية، التي تمثل مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعكس الإعلان بشأن التدابير الانفرادية الذي اعتمده ذلك الاجتماع الروح نفسها، فهو ينص أيضا على ما يلي: "تؤثر تلك التدابير تأثيرا سلبيا، في مجال العلاقات الدولية، على التجارة والاستثمار والتعاون".

فييت نام

[الأصل: باللغة الإنكليزية]
[٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨]

١ - اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الكثير من القرارات التي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء سياساتها وقوانينها لفرض الحصار والمقاطعة ضد جمهورية كوبا على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والمالية، لأنها تتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي - - ولا سيما المتعلق بحرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - ويتجلى في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبخاصة القرار ١٠/٥٢، الصادر بأغلبية ساحقة، القلق العميق الذي يساور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، ومعارضتهم الشديدة للطابع الذي تتسم به تلك السياسات والتدابير التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا من التجاوز الإقليمي والمواجهة. ويتجلى فيها أيضا الرغبة المشتركة في بناء علاقات دولية سليمة وتعاون سليم فيما بين الدول، استنادا إلى أساس من المساواة، ومن نظام سياسي لا تمييزي، ومن الاحترام لحق جميع الدول في اختيار المسار الذي تتخذه في سعيها نحو التنمية.

٣ - وينبغي حل النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا عن طريق الحوار والتفاوض، بروح من الاحترام المتبادل والاحترام لاستقلال الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. لذلك، فإن فييت نام ترحب بما يبذله الطرفان المعنيان من جهود في ذلك الاتجاه.

٤ - وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير ومبادرات ملموسة لكفالة السرعة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بغية وضع حد قريب لسياسات الحظر من جانب واحد المطبقة ضد جمهورية كوبا.

٥ - ومرة أخرى، تجدد فييت نام تأكيد صداقتها وتعاونها وتضامنها مع الشعب الكوبي. وسوف تبذل فييت نام قصارى جهدها، بالاشتراك مع غيرها من دول العالم المحبة للسلام والحرية والعدل، لمد يد المساعدة إلى الشعب الكوبي من أجل التغلب على نتائج سياسة الحصار والمقاطعة الظالمة السالفة الذكر.

قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

لا تؤيد قبرص أي محاولة تسعى لإنفاذ قوانين على أرضها تصدرها دول أخرى. لذا فإنها تعارض اتخاذ أية تدابير في أراضيها ذات آثار تتجاوز حدودها الإقليمية.

كمبوديا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

ترى حكومة مملكة كمبوديا، طبقا للموقف الذي اتخذته خلال الدورات السابقة للجمعية العامة، أن من واجبها الإعراب عن تضامنها مع شعب كوبا الذي لا ذنب له، كما ترى أن الوقت قد حان لتحرير هذا الشعب من الحصار المفروض عليه منذ أكثر من ٣٠ عاما.

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - اتخذت الجمعية العامة، بصورة متعاقبة، القرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢، التي دعت فيها إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ما يقرب من أربعة عقود.

٢ - وبالموافقة على القرارات المشار إليها، أعربت الدول الأعضاء أيضا عن رفضها لسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدود تلك الدول سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

٣ - كما أنها كررت تأكيد دعوتها إلى جميع الدول أن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من هذا النوع، مثل قانون "هيلمز - بيرتون" المعروف، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

٤ - أما عزلة الولايات المتحدة في سياستها الخاصة بفرض الحصار على كوبا، إلى جانب ما ولّدته هذه السياسة من رفض دولي، فتشهد عليهما نتائج التصويت على هذه القرارات، التي عملت بصورة مطردة على تقوية اتجاه متزايد وطاغ نحو التصويت لصالح هذه القرارات: من ٥٩ في عام ١٩٩٢ إلى ١٤٣ في عام ١٩٩٧، مما يمثل ما يزيد على ٧٧ في المائة من الدول الأعضاء.

٥ - وبصورة موازية، انضم عدد متزايد من الأصوات إلى مطالبة المجتمع الدولي برفع الحصار. والواقع أن المطالبة برفعه بالكامل قد جاءت من دول العالم كافة، وكذلك من عدد كبير من المحافل المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية، والمؤسسات والجماعات الإقليمية، والحكومات، والشخصيات من كل أنحاء العالم، والمنظمات غير الحكومية. كما أن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني قد أدان هذه السياسة صراحة خلال زيارته لكوبا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حيث نعتها باللاأخلاقية.

٦ - وفي الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد مؤخرا في قرطاجنة بكولومبيا، جددت الحركة مناداتها بالرفع الكامل للحصار، وكررت الإعراب عن رفضها لتطبيق تدابير القهر الاقتصادي وغيرها من التدابير، بما فيها القوانين الصادرة خارج الحدود الإقليمية، ضد البلدان النامية بهدف منعها من ممارسة حقها في حرية تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧ - وفي تلك المناسبة، بادر أيضا وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز، المجتمعون في قرطاجنة، إلى دعوة جميع البلدان إلى عدم الاعتراف بالقوانين الانفرادية الصادرة خارج الحدود الإقليمية، وأكدوا من جديد أن هذه التشريعات تتنافى وقواعد القانون الدولي وتتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٨ - وفي تقارير الأمين العام الواردة في الوثائق A/49/398 و A/50/401 و A/51/355 و A/52/342، أبرزت طائفة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الآثار الضارة المترتبة على الحصار المفروض على كوبا بالنسبة لمجالات اختصاصها، وكذلك بالنسبة للشعب الكوبي.

٩ - بيد أن رفض سياسة ونتائج الحصار المفروض على كوبا لا يقتصر على المحافل الدولية. ذلك أن قطاعات عدة من المجتمع الأمريكي، مختلفة المشارب، قد ضمت صوتها تدريجيا إلى حملة الرفض هذه. وتضم هذه القطاعات أعضاء بارزين في الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وشخصيات دينية، فضلا عن طائفة من رجال الأعمال البارزين، وبعض المنظمات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وقطاع كبير من سكان الولايات المتحدة المنحدرين من أصل كوبي.

١٠ - غير أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تواصل تجاهل مطالبة المجتمع الدولي وقطاعاتها السكانية فحسب، وإنما تجدد كذلك تأكيد اعتزامها مواصلة تلك السياسة وتعزيز تطبيقها عن عمد. وبذلك، تثبت حكومة ذلك البلد، مرة أخرى، عدم اكتراثها بالمعايير والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي، كما تثبت عدم احترامها لقرارات الجمعية العامة وللرأي العام العالمي وللكثير

من مواطنيها. ففي أعقاب صدور القرار ١٠/٥٢، أبقت الحكومة القوانين والقرارات التي تشكل سياسة الحصار المفروض على كوبا سارية المفعول، كما أحكمت تطبيقها. ومن أهم هذه القوانين "قانون توريتشيللي" و "قانون هيلمز - بيرتون".

١١ - ونتيجة لإحكام هذه السياسة، استمر تدهور فرص تنمية الاقتصاد الكوبي من جراء إلغاء عقود التصدير، وتزايد إجحاف شروط التمويل الخارجي، وتوقف تمويل قطاع السكر، وانخفاض القدرة على شراء الوقود والأغذية، وارتفاع تكاليف الشحن، وارتفاع أسعار الواردات، وتأخُر إقامة المشاريع المشتركة والشراكات التجارية بسبب حملات الترهيب وتطبيق أحكام "قانون هيلمز - بيرتون" على الشركات المهتمة.

١٢ - وكلفت هذه السياسة الاقتصاد الكوبي ما يزيد على ٦٠ بليون دولار، أي ما يمثل حوالي ثلاثة أمثال قيمة الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد. وهذا الرقم يتزايد يوميا، مخلفا آثارا سلبية على الأسر الكوبية.

١٣ - وفيما يتعلق بآثار هذه السياسة على عمليات التجارة الخارجية المتصلة بشراء الأغذية، فإن استمرار إحكام تدابير الحصار ما زال يؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانية توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، وذلك بتقليص فرص استيراد - والمساومة على أسعار - مجموعة من الأصناف المتصلة بالإنتاج الزراعي، ولا سيما صناعة السكر، التي تعتمد بدرجة كبيرة على تنمية هذا القطاع الهام بالنسبة لرفاهية الشعب الكوبي.

١٤ - وفي العمليات المالية المتصلة بهذا القطاع، لا تزال المصارف تتبع ممارسات تمييزية ضد المصارف الكوبية، مثل فرض رسوم إضافية على أي عملية، وتطبيق عامل "الخطر الكوبي"، مما يعمل على زيادة تكاليف المعاملات المالية التي تجريها الشركات الكوبية مع جهات أجنبية بما يتراوح بين ٣ في المائة و ٥ في المائة من قيمتها المالية، رغم أنها قد تصل إلى مستويات أعلى.

١٥ - أما استحالة التعامل بدولارات الولايات المتحدة في المعاملات المالية مع الجهات الأجنبية فلا تزال تتسبب في تكبد مصاريف إضافية، لأن المصارف التي تتعامل معها كوبا لا يمكنها إجراء معاملات مالية في الأسواق المالية الدولية مباشرة، وإنما عن طريق أطراف ثالثة.

١٦ - فمرور التحويلات المرسلة من كوبا عبر أطراف ثالثة ومرورها أحيانا عبر أكثر من ثلاثة مصارف لبلوغ وجهتها، معناه أن المدفوعات المسددة من أي كيان كوبي تكون تواريخ بدء سحبها أبعد بكثير مما هو معمول به دوليا. فالتأخير المفرط، الناشئ عن هذه الآلية، في تلقي المستفيد الأخير مبلغا محددا دائما تترتب عليه زيادة في التكاليف.

١٧ - وبالإضافة الى الائتمانات التي ضاعت على البلد نتيجة الضغوط الأمريكية، فإن الائتمانات التي تحصل عليها الشركات الكوبية لتسويق منتج ما، تنطوي على شروط تكلف أكثر كثيرا مما تكلف الشروط

المعمول بها دوليا حيث تكون فترات استهلاكها أقل امتدادا وتكون معدلات فوائدها أكثر ارتفاعا إذ قد تصل حتى إلى نسبة الضعفين.

١٨ - وآثار الحصار المترتبة في نقل الأغذية تتسبب في ارتفاع تكاليف الشحن نظرا لاستحالة الوصول الى أسواق الولايات المتحدة. وقد بلغت التكاليف الإضافية المتكبدة في هذا الباب وحده في عام ١٩٩٧ ما يزيد على ٢١ مليون دولار.

١٩ - ويحول القيد المفروض الذي يمنع السفن التي تدخل الموانئ الكوبية من دخول موانئ الولايات المتحدة طوال الأشهر الستة التالية، من أن يقبل عدد كبير من المتنافسين على نقل المشتريات الكوبية، ويعمد من يقبل منهم نقل تلك المشتريات الى فرض أسعار تفوق أسعار السوق.

٢٠ - ثم أن أصحاب السفن المستعدين للدخول الى كوبا غالبا ما لا تتوفر في سفنهم المعايير التي تشترطها الولايات المتحدة لدخول موانئها؛ وهو ما يزيد من احتمالات التعرض للحرائق والحوادث وإتلاف الحمولة، الأمر الذي يزيد من ارتفاع أسعار التأمين على الحمولة حيث تتراوح بين ١,٢٥ في المائة و ٣,٧٥ في المائة من قيمة الحمولة.

٢١ - وقد أبرمت كوبا عقودها لتوريد الأغذية في عام ١٩٩٧، بأسعار تفوق الأسعار التي كان يمكنها أن تبرمها بها في سوق الولايات المتحدة بما قدره ٤٨ مليون دولار.

٢٢ - وقد سجلت أيضا خلال عام ١٩٩٧ وما مضى من عام ١٩٩٨ أضرار شديدة في الواردات في غير ذلك من القطاعات المتصلة بإنتاج الأغذية كالأسمدة ومبيدات الأعشاب والحشرات وفي زراعة قصب السكر وغيره من المحاصيل. وتعذر على عدة شركات عرض منتجاتها على كوبا إما لأنها أنتجت في الولايات المتحدة أو لأنها تحتوي على عناصر منشؤها من هناك.

٢٣ - ففي نهاية العام الماضي مثلا، اشترت مجموعة "داو كميكلز" الأمريكية ١٠٠ في المائة من أسهم مجموعة "سنتراشيم" من جنوب افريقيا التي كانت تملك شركة "سناشم" التي كان الكيان الكوبي "كيم إمبورت" يقيم معها علاقات تجارية هامة ومستقرة منذ عام ١٩٩٢.

٢٤ - ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٩٧، وصلت القيمة الإجمالية لمبيدات الحشرات الى ما يزيد على ٨٢ مليون دولار بشروط تنافسية جدا. ومنذ أن اشترت "داو كيميكلز" تلك الشركة - ورغم استعداد سلطات جنوب افريقيا والمورد والشركة الأمريكية لإقامة علاقات تجارية مع كوبا - فإن وزارة المالية في الولايات المتحدة لم تأذن لذلك الكيان بمواصلة علاقاته التجارية مع الجزيرة بل ورفضت حتى الإذن بتأمين شحنات لا تزال في طريقها الى كوبا.

٢٥ - وتسبب هذا الرفض في استحالة وصول إمدادات كبيرة موجهة الى الزراعة الكوبية مما أضر بالمناطق المزروعة بشتى المحاصيل الغذائية وكان له وقع اقتصادي كبير على البلد.

٢٦ - وفي قطاع الأدوية، حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تتلاعب بالحقائق في عدة مناسبات مدعية أنها لا تطبق سياسة حصار باعتبار أن قانون توريتشيللي ينص على الإذن ببيع الأدوية الى كوبا. بيد أن هذا الادعاء دحضته عدة دراسات أجراها باحثون ومؤسسات من الولايات المتحدة حيث أثبتوا أنها غير صحيحة ولا تستند الى سند.

٢٧ - وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٨ وضع قسم الأبحاث في الكونغرس، المعني بتزويد أعضاء الكونغرس بالمعلومات المتعلقة بمواضيع محددة، مذكرة بشأن تقارير وزارات الخارجية والخزينة والتجارة في الولايات المتحدة التي أشارت الى أنه قد مُنح منذ عام ١٩٩٢، ٣٦ تصريحا ببيع أدوية الى كوبا بمبلغ قيمته ١,٦٧ مليون دولار.

٢٨ - ويتضح من هذا التحليل وجود أخطاء في البيانات المقدمة من هذه الوزارات بشأن عدد التصاريح الممنوحة والموافق عليها، فضلا عن وجود أخطاء بشأن تصنيف تلك التصاريح حيث صنفت في خانة "مبيعات تجارية من الأدوية" تصاريح منحت لكي تقدم الى كوبا عبر منظمات دولية، وتدرج فيها تصاريح منحت قبل دخول قانون توريتشيللي حيز النفاذ، وهي تصاريح لا تخضع لذلك القانون. ويتضح من التحليل وجود مخالفات تدل على انعدام الوضوح في احتساب قيمة التصاريح الممنوحة على حد قول تلك الوزارات.

٢٩ - وأخيرا، تشير الوثيقة إلى أن وزارة التجارة أقرت بأنها لا تمسك إحصاءات لشحنات الأدوية بعد منح تلك التصاريح، أي أن الأجهزة الحكومية الأمريكية ذاتها غير متأكدة من أنه قد تم بالفعل بيع الأدوية المسموح ببيعها بموجب تلك التصاريح المفترض أنها قد منحتها.

٣٠ - وكان الأمين العام قد أشار في تقرير سابق له (A/52/342) إلى عدم صحة أقوال وزارة الخارجية بأن الإدارة الأمريكية لم تمنع فحسب في الواقع بيع الأدوية والمعدات الطبية لكوبا وإنما قدمت أيضا معلومات خاطئة أثنت شركة الصيدلة المعنية عن ذلك بهدف منع طلب التصاريح وماطلت في الرد أو في إجراءات تجهيز ما قد يصدر من طلبات من بعض شركات الأدوية لهذا الغرض.

٣١ - وقد ورد في تقرير صدر في آذار/ مارس ١٩٩٧ عن الرابطة الأمريكية للصحة العالمية أن أشد الفئـــات تعرضا لآثار الحصار هم النساء والأطفال والمسنون. فالأطفال الكوبيون المصابون مثلا بالسرطان لا يمكنهم أن يعالجوا ببعض الأدوية المصنعة في الولايات المتحدة التي قد تزيد من طول أعمارهم المتوقعة عند الولادة كما أنه لا يمكن شراء قساطر خاصة بالشرايين تساعد على تجنب المعاناة الزائدة.

٣٢ - وقد تلقت كوبا هبات في شكل معدات طبية يمنع بيع قطع غيارها. وينطبق ذلك على وحدات الديلسة أو أجهزة التنفس لحديثي الولادة من الأطفال ممن يولدون بأوزان منخفضة أو بما شاكل ذلك من صعوبات.

٣٣ - ويمكن إعداد قائمة طويلة بأمثلة لهذه لأدوية ومعدات في مختلف اختصاصات الطب تخرج عن متناول السكان الكوبيين بسبب الحصار.

٣٤ - كذلك فإن ابتلاع مؤسسات البلدان الثالثة وشركاتها من جانب شركات الأدوية الأمريكية وهي الظاهرة التي أصبحت تحدث مؤخرا بشكل متواتر، أمر يوسع تلقائيا من نطاق الحصار مما يتعذر معه بقدر أكبر على كوبا الحصول على الإمدادات الطبية ويزيد من كلفتها.

٣٥ - وإذ تظل مؤشرات الصحة في كوبا في مستوى لا يوجد إلا في أكثر البلدان تقدما، رغم الأثر المأساوي المترتب على الحصار في مجال الصحة، فإن ذلك يدل على ما تبذله الحكومة الكوبية من جهود لدعم هذا القطاع ويدل على مهارة عمال الصحة الكوبيين وتفانيهم المشهود لهم به دوليا.

٣٦ - وفي نفس الوقت، تكشف الولايات المتحدة ملاحقتها الصارمة لجميع العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية الكوبية في الخارج بغية منعها وتثبيطها أو وضع العقبات في وجهها. كما أن حكومة الولايات المتحدة بعثت برسائل تحذر فيها شركات البلدان الثالثة ورفضت منحها تأشيرات وقاضت موظفيها وفرضت غرامات مالية على مسؤولين عن موانئ الولايات المتحدة لأنهم زاروا كوبا.

٣٧ - وقد أشار مايكل أرانبرغر، رئيس مكتب الشؤون الكوبية في وزارة الخارجية، بمناسبة مرور سنتين على تطبيق قانون هيلمز - بيرتون في ١٢ آذار/ مارس الماضي، إلى التدابير المتخذة ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في كوبا وأقر بأن "تلك الجهود قد أحدثت أثرا كبيرا إلى حد بعيد في الاقتصاد الكوبي" وقال إن ذلك القانون يزيد من شدة العقوبات المفروضة على من يخرق الحصار وأن القانون يبعث رسالة مؤداها أن لا تسامح مع من يأتي تلك "الانتهاكات".

٣٨ - ويقول هذا الموظف، أنه "منذ أن سن القانون غيرت ١٩ شركة من ٦ بلدان مختلفة خطط اعتزامها الاستثمار في كوبا أو سحبت استثماراتها من هناك" و "قد أصبح يتعذر على الحكومة الكوبية أكثر فأكثر ايجاد تمويلات ومستثمرين محتملين لمجابهة هذه المشكلة" و "وصلت معدلات الفائدة ... إلى ٢٢ في المائة" و "يجري التحقيق مع ١٢ شركة أخرى من سبعة بلدان بشأن أنشطتها في كوبا" بالضغط عليها لقطع تلك الأنشطة. وقد كشف مؤخرا عن أن بعض الشركات التي لها مصالح على الأقل في قطاع النفط الكوبي كشركة جينويل الكندية والشركتان البريطانيتان بريميير أويل وبريتش بورنيو بتروليوم سينديكيت قد تعرضتا لمثل تلك الضغوط.

٣٩ - ولا تقف أعمال المراقبة وتسليط الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة عند الشركات التي تحاول القيام بأية معاملات تجارية واقتصادية من أي نوع مع كوبا، بل فهي حاولت حتى تعطيل الأعمال التعاونية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

٤٠ - فقد جمدت مثلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وزارة الخزانة في الولايات المتحدة مبلغا قدره ١,٣ مليون دولار تملكه المنظمة الاسبانية غير الحكومية موغاريك غابي لأن تلك الأموال كانت مخصصة لمشروع إنساني يشمل بناء هيكل لتربية الماشية في مجتمع ريفي في كوبا. وذكرت الوزارة أن الإجراء قد اتخذ بموجب قانون هلمز - بيرتون لأن الأموال كانت بعملة الولايات المتحدة. بيد أنه ونتيجة لدعوى قانونية وإجراءات الطعن التي قدمتها عدة منظمات غير حكومية أوروبية، تم التوصل إلى إجهاض هذا الإجراء الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة خارج نطاق ولايتها القضائية، وتم بنجاح رفع التجميد عن تلك الأموال.

٤١ - ومن الجلي أن تطبيق سياسة الحصار خارج نطاق الولاية القضائية ضد كوبا لا يزال يضر بشراكات البلدان الثالثة بحرمانها من الأرباح التي تجنيها في علاقاتها مع المؤسسات الكوبية بل ومن منع سكان الولايات المتحدة ذاتها والمجتمع الدولي من الاستفادة بالمنافع في مجالات هامة، في أهمية مجال الصحة.

٤٢ - وكمثال حديث العهد على ذلك، اضطرت شركة أدوية بريطانية "سميث كلاين بيتشام فارماسوتيكالز" إلى طلب ترخيص من حكومة الولايات المتحدة لاختبار فعالية لقاح كوبي ضد التهاب السحايا من النوع "باء" في أحد مختبراتها في بلجيكا، وهو فرع من شركة في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تفي تلك الشركة بمجموعة من الشروط تحد من المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها الحكومة الكوبية من هذه الاختبارات. ووفقا لتقييمات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للدول الأمريكية، ثبت أن اللقاح الكوبي هو أكثر اللقاحات فعالية في الوقاية من هذا المرض. وحتى الآن، لم يمنح هذا الإذن بالرغم من أن السلطات التشريعية في الولايات المتحدة تؤيد منحه.

٤٣ - وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، قررت الإدارة الأمريكية اتخاذ بعض الإجراءات بخصوص كوبا، تقتصر على استئناف الرحلات المباشرة غير التجارية بين البلدين، والإذن بإجراء تحويلات نقدية محدودة إلى ذوي القربى في كوبا، وتبسيط عملية منح الرخص لبيع الأدوية والمواد والمعدات الطبية إلى الجزيرة. واتخاذ هذه الخطوات خلق في حينه توقعات لنوع من الاستعداد لدى الولايات المتحدة لإضفاء شيء من المرونة على بعض أحكام الحصار.

٤٤ - ولكن هذه التدابير لم تضف أي تغيير أو مرونة على سياسة الحصار؛ بل على العكس من ذلك أعادت بعض التدابير المماثلة التي كانت قائمة في الماضي وجعلتها أكثر صرامة. ولدى الإعلان عن هذه التدابير، أكدت وزيرة خارجية الولايات المتحدة نفسها، السيدة مادلين أولبرايت، كما أكد مسؤولون

آخرون في الوزارة، أن الولايات المتحدة سوف "تبقي على الضغط الاقتصادي من خلال الحصار وقانون هيلمز - بيرتون".

٤٥ - ومن ناحية أخرى، فإن هذه التدابير تؤكد المعاملة التمييزية التي يتعرض لها المهاجرون الكوبيون المقيمين في الولايات المتحدة، وتعزز آليات الرقابة التي تمنع لم شمل الأسر، وحرية الحركة، وإرسال المساعدات الأسرية.

٤٦ - وفيما يتصل بالسفر، أشار مسؤولون تابعون للإدارة الأمريكية في مؤتمر صحفي عقد في ١٣ أيار/مايو، إلى أنهم سوف يكثفون من تدقيقهم ويضاعفون من يقظتهم بتشديدهم الرقابة، وطلبهم من شركات الطيران إجراء رصد دقيق لهوية المسافرين لكفالة عدم سفرهم أكثر من مرة في السنة. ولن يسمح للأشخاص الذين يسافرون تلبية لدعوة من مؤسسات كوبية بأن يستعملوا خطوطا مباشرة، وسوف يفترض أنهم انتهكوا قواعد الحصار ما لم يتمكنوا من إثبات العكس. وفي حالة عدم وجود أدلة مقنعة، سوف تفرض عليهم العقوبات.

٤٧ - أما فيما يتعلق بإرسال الحوالات، فستطلب المؤسسات المصدرة للحوالات إقرارات وستتعرض الوكالات التي تشارك في إرسال الحوالات إلى مراجعة منتظمة لحساباتها.

٤٨ - وفي أعقاب الإعلان عن هذه التدابير، أعربت كوبا عن اهتمامها بشراء بعض المنتجات الطبية من الولايات المتحدة، ولكن الشركات في ذلك البلد استمرت في الادعاء بأن التبادل التجاري في هذا المجال مستحيل نتيجة لقوانين الحصار.

٤٩ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، اعتمد كونغرس الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، عددا من التعديلات بهدف جعل تطبيق الحصار أشد صرامة وزيادة آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ولا سيما فيما يتصل بالامتثال لأحكام قانون هيلمز - بيرتون، التي أدانتها الحكومة الكوبية في تقرير الأمين العام (A/52/342) عندما كانت لا تزال في طور المقترحات. وقد تقدم السيناتور هيلمز بمشروع قانون جديد يخدم نفس الغرض ويهدف إلى القضاء على أي محاولة لجعل سياسة حكومة بلده تجاه كوبا أكثر مرونة. وهذا المشروع الذي يهدف في الظاهر إلى تقديم المساعدة الإنسانية، يرمي إلى توفير الدعم الحاسم لما يدعى بالمعارضة في كوبا من أجل إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية. وقد أعلن السيناتور هيلمز نفسه أن مشروعه لا يرتبط بالحصار ولكنه يضيف إليه بعدا جديدا، فهو لا يكتفي فقط بعزل كوبا، بل يدعم المعارضة بصورة نشطة.

٥٠ - والتدابير التي اتخذتها الإدارة، ومبادرات الكونغرس السالفة الذكر، والبيانات الصادرة عن المسؤولين الحكوميين، لا تترك مجالا للشك في أن الولايات المتحدة تعتزم الإبقاء على الحصار ضد كوبا وتشديده.

٥١ - وفي ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أنهما توصلا إلى تفاهم بشأن المعايير التي ينبغي تطبيقها من أجل حماية الاستثمارات. ويرمي هذا الاتفاق إلى تيسير التعاون من أجل تجميد أي معاملات تجارية فيما يتعلق بممتلكات يزعم أنها أممت في انتهاك للقانون الدولي.

٥٢ - ويمثل هذا التفاهم محاولة لحل الخلافات القائمة بين الطرفين بشأن هذه المسألة، التي أدت إلى توقف المفاوضات بشأن اتفاق الاستثمارات المتعدد الأطراف في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٣ - وبالرغم من الغموض البالغ الذي تتسم به صياغة الوثيقة، بحيث لا يتضح نطاق الاتفاق والأبعاد الحقيقية لتطبيقه، فإنه مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تستغله في محاولة لفرض الطابع العالمي للأحكام الرئيسية لقانون هيلمز - بيرتون في هذا الصدد، ولا سيما بهدف الحفاظ على طابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. وقد اعترفت وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، بأن التفاهم يعزز بصورة كبيرة الأهداف التي يدعمها قانون هيلمز - بيرتون، وهذا ما يؤكد أن حكومة الولايات المتحدة تحاول إضفاء طابع الشرعية على أحكام القانون بالخديعة، وهذا ما يتعارض مع القانون الدولي.

٥٤ - وفي معرض الكلام أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لكونغرس الولايات المتحدة في ٣ حزيران/ يونيه، قال ستيوارت أيزنستات، كبير مفاوضي الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، بالإشارة إلى التفاهم، إن الإدارة قد حققت أحد أهم أهداف قانون هيلمز - بيرتون بإضفاء الطابع العالمي بحق على أحكام ذلك القانون.

٥٥ - وقد أقر القانون الدولي بشرعية عملية التأميم في كوبا وبالمنافع العامة التي نجمت عنها، وسلم أيضا باستعداد الحكومة الكوبية لتقديم تعويضات مناسبة ومنصفة على أساس المساواة والاحترام والمطالبات المتبادلة.

٥٦ - ولم تظهر حكومة الولايات المتحدة قط أي استعداد للتفاوض مع الحكومة الكوبية بشأن تسوية لمطالبات المقيمين كما فعلت بلدان أخرى. ولو كانت الولايات المتحدة قد قبلت في ذلك الوقت بعروض التعويض الكوبية لكانت جميع المطالبات قد دفعت.

٥٧ - ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتسوية خلافات تتصل بقانون تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية مقابل محاولة إضفاء الطابع العالمي على قوانين الإبادة الجماعية، من قبيل قانون هيلمز - بريتون، أو مواصلة الحصار المفروض على كوبا.

٥٨ - ولا ينبغي أن تطغى الغطرسة واللامعقولية على مبادئ العدالة والاحترام فيما بين الدول.

٥٩ - إن إدارة الولايات المتحدة تزداد عزلة في إبقائها على الحصار. وإن كانت الولايات المتحدة مهتمة حقيقة بمساعدة الشعب الكوبي الذي حرمته من حقه في الرفاه والتنمية لأمد طويل، وإن كانت تريد حقيقة أن تصحح سياسة الإبادة الجماعية التي تتبعها وتظهر الاهتمام بالمستويات الصحية ومستويات المعيشة لشعبنا، فإن التصرف الإنساني الحقيقي الوحيد الذي يمكنها القيام به هو الرفع الفوري وغير المشروط للحصار.

كولومبيا

[الأصل: بالاسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨]

لا تزال حكومة جمهورية كولومبيا باقية على موقفها التقليدي المتمثل في احترام حق الشعوب في تقرير المصير، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. وهي لم تقم، بصورة انفرادية، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا، أو ضد أي دولة أخرى، تمس حرية تنمية اقتصادها أو تجارتها.

لاتفيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ آب/أغسطس ١٩٩٨]

لم تفرض لاتفيا أي جزاءات، ولم تشارك في تنفيذ الجزاءات المفروضة على أي بلد آخر. ومن ثم، فإن الطلب الوارد في مذكرة الأمين العام فيما يتعلق بالقرار ١٠/٥٢ لا ينطبق على لاتفيا.

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨]

١ - صوتت حكومة لبنان لصالح القرار ١٠/٥٢ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" الصادر عن الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٢ - ويؤيد لبنان رفع الحصار المفروض على كوبا وتجميد كافة التدابير المتخذة في هذا الصدد والتي تمس حرية التجارة الدولية والملاحة والتعاون الاقتصادي بوجه عام، ومع كوبا بوجه خاص.

ليختنشتاين

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ آذار/ مارس ١٩٩٨]

١ - إن حكومة إمارة ليختنشتاين لم تصدر أو تطبق أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٠/٥٢.

٢ - وفي رأي حكومة ليختنشتاين أيضا أن القوانين التي ينطوي تنفيذها على تدابير أو أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

المكسيك

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - انطلاقا من احترامها الكامل لسيادة الدول، ولمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وللأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية والودية والتعاون فيما بين الدول، تعتقد حكومة المكسيك أن شعب كوبا وحده هو الذي يواصل، ممارسة منه لحقوقه غير القابلة للتصرف، تقرير تحديد تنظيمه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل يتسم بالحرية والسيادة والاستقلال. ولهذا السبب، أعربت المكسيك صراحة عن رفضها لاستعمال القوة ضد كوبا، وفرض جزاءات سياسية واقتصادية ضدها، وعن رفضها لنظام العزل السياسي والدبلوماسي المفروض على كوبا.

٢ - ودأبت المكسيك على تأييد جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار، الذي تعتبره منافيا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - وانطلاقا من ممارستها الكاملة لحقها في إقامة صلات تجارية مع بلدان أخرى دون أن تخضع نفسها لإرادة دول ثالثة، دأبت المكسيك على إعادة تأكيد رفضها القاطع في مختلف المنتديات الدولية (منظمة الدول الأمريكية، مجموعة ريو، مؤتمر القمة الأمريكي - الأيبيري، منظمة التجارة العالمية) للتطبيق الأحادي والمتجاوز للحدود الإقليمية لقوانين من قبيل قانون هيلمز - بيرتون. وبناء عليه، انتهجت المكسيك سياسة تجارية غير تمييزية تجاه كوبا.

٤ - وعلى ضوء إصدار ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون، أعلنت حكومة المكسيك أن نطاق القانون غير مقبول من وجهة نظر القانون الدولي، نظرا لأنه ينتهك مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع

إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في عام ١٩٧٠. إضافة إلى ذلك، فإن القانون يتنافى مع أحكام الاتفاق الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية. وتنبغي الملاحظة أيضا أنه، تنفيذا للقرار AG/doc.3375/9 المعنون "حرية التجارة والاستثمار في نصف الكرة الأرضية" والصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية خلصت اللجنة القانونية الأمريكية بالإجماع إلى أن ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون ليس مطابقا للقانون الدولي.

٥ - علاوة على ذلك، اعتمد الكونغرس المكسيكي بالإجماع في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قانونا بشأن حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تنتهك القانون الدولي، وهو القانون المعروف باسم "القانون الترياقي"، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وتنهي المادة ١ من هذا القانون الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، سواء من القطاع الخاص أو العام، المقيمين في أراضي المكسيك أو الخاضعين لقوانينها عن ارتكاب أفعال تؤثر على التجارة أو الاستثمار متى كانت هذه الأفعال ناجمة عن آثار قوانين أجنبية تتجاوز الحدود الإقليمية. وفي هذا السياق، تطلب المكسيك مرة أخرى من جميع الدول أن تلتزم بأحكام القانون الدولي وأن تنشد حلا للمنازعات الدولية عن طريق الحوار والتفاوض والتسامح.

ملاوي

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ آب/أغسطس ١٩٩٨]

١ - إن حكومة جمهورية ملاوي لم تصدر أية قوانين من شأن آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية أن تنتهك سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات خاضعة لولايتها أو المصالح المشروعة لأشخاص خاضعين لولايتها أو حرية التجارة والملاحة.

٢ - إضافة إلى ذلك، دأبت حكومة ملاوي بشكل ثابت على التصويت لصالح القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

(تمثل رئاسة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - يرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية للولايات المتحدة إزاء كوبا هي بشكل رئيسي مسألة تتعلق بالبلدين إياهما. ولكن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد أوضحوا معارضتهم لمد نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى خارج نطاقها الإقليمي، مثل ما ورد في القانون المتعلق بالديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون "هيلمز - بيرتون" لعام ١٩٩٦.

٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة قانونية واتخذ إجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشريع "هيلمز - بيرتون"، وهما يحظران الامتثال لذلك التشريع. وفي ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، في اجتماع القمة الذي عقد في لندن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تمت الموافقة على مجموعة من الأمور شملت إعفاء من المادتين الثالثة والرابعة من قانون "هيلمز - بيرتون"؛ والتزاما من إدارة الولايات المتحدة بأن تقاوم في المستقبل أي تشريعات من هذا النوع تمتد أحكامها إلى خارج نطاق حدودها الإقليمية؛ وتفاهما فيما يتعلق بقواعد لتعزيز حماية الاستثمارات.

ميانمار

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ أيار/ مايو ١٩٩٨]

١ - تواصل ميانمار تكرار تأكيد السياسة الثابتة التي تتبعها والتي تقوم على الامتثال التام للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وعلى الاحترام الدقيق لمبادئ، من ضمنها مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولتين.

٢ - ويرى اتحاد ميانمار أن قيام الدول الأعضاء بإصدار وتطبيق قوانين وأنظمة تؤدي آثارها المتجاوزة للحدود الإقليمية إلى التأثير على سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها، وعلى حرية التجارة والملاحة إنما يعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المعتمدة عالميا.

٣ - وفي هذا الصدد، تعرب ميانمار عن قلقها العميق إزاء الجوانب التي تتجاوز الحدود الإقليمية من القوانين التي تم سنها ضد جمهورية كوبا.

٤ - ووفقا لما ورد أعلاه، فإن اتحاد ميانمار لم يصدر أية قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥٢/١٠.

ناميبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨]

١ - تؤمن حكومة جمهورية ناميبيا بسيادة كل دولة وتؤيد مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢ - وحكومة جمهورية ناميبيا لم تفرض أبدا أية جزاءات على التجارة والمبادلات التجارية مع كوبا. وتدين حكومة جمهورية ناميبيا قانون هيلمز - بيرتون ذا الطابع الواسع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. وهذا القانون يشكل انتهاكا مباشرا لسيادة الدول، وإخلالا خطيرا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ويمثل انتهاكا لقواعد نظام التجارة الدولية.

٣ - إن فرض هذا الحظر قد عرض الشعب الكوبي لمعاناة هائلة؛ وستواصل ناميبيا بنشاط دعم رفع الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

النرويج

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨]

لم تسن النرويج أي تشريع من شأنه فرض أي حظر اقتصادي ضد كوبا ولم تتخذ أية تدابير أخرى تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٥٢/١٠.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨]

لم تقم جمهورية هايتي بسن أو تطبيق أي قوانين أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى.

الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - لم تقم الهند بسن أو تطبيق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور. وعليه، فإنها لا تجد ضرورة لإلغاء أو إبطال أي من هذه القوانين أو التدابير.

٢ - وقد دأبت الهند على معارضة أي تدابير انفرادية يتخذها بلد من البلدان على نحو يمس بسيادة بلد آخر. وهذا يتضمن أي محاولة تهدف إلى مد نطاق تطبيق قوانين بلد ما خارج حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

٣ - وتشير الهند إلى البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد في قرطاجنة بكولومبيا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، بشأن هذا الموضوع؛ وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لحماية الحقوق السيادية للبلدان كافة.

اليابان

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - لم تقم حكومة اليابان بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ١٠/٥٢.

٢ - وترى حكومة اليابان أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه كوبا يجب أن ينظر إليها، أساسا، على أنها قضية ثنائية. بيد أن اليابان تتشاطر القلق، الذي سببه قانون هيلمز - بيرتون لسنة ١٩٩٦ والقانون المتعلق بالديمقراطية في كوبا لسنة ١٩٩٢، فيما يتعلق بمشكلة تطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية، وهو ما يتعارض، على الأرجح، والقانون الدولي.

٣ - وما برحت حكومة اليابان تتابع عن كثب الحالة المتعلقة بالتشريعات الآنفة الذكر وملابساتها، حيث لا يزال القلق يساورها. وقد صوتت اليابان لصالح القرار ١٠/٥٢ بعد أن نظرت في المسألة بعناية تامة.

ثالثا - بعثات المراقبة لدى الأمم المتحدة

الكرسي الرسولي

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٧ أيـار/ مايـو ١٩٩٨]

١ - تود بعثة المراقبين الدائمة للكرسي الرسولي أن تشير إلى الدعوة التي وجـّهها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أثناء زيارته لكوبا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير من هـذا العام. فقد جاء في خطبة قداسته التي ألقاها لدى وصوله إلى مطار هوزيه مارتـي ما يلي: "عسى كوبـا أن تنفتح على العالم، بكل ما لديها من إمكانيات رائعة، وعسى أن ينفتح العالم على كوبا، حتى يتسنى لهذا الشعب، العامل من أجل تحقيق التقدم والمتطلع إلى الوئام والسلام، أن ينظر في أمل إلى المستقبل".

٢ - وتصدى البابا يوحنا بولس الثاني مرة أخرى لهذه المسألة في الملاحظات التي أبداها إبـّان استعداده لمغادرة كوبا، إذ قال: "في يومنا هذا، لا يمكن لأمة أن تحيا بمنعزل عن غيرها من الأمم. ومن ثم لا يمكن أن يـُحرم الشعب الكوبي من الصلات مع الشعوب الأخرى التي تلزم لتنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة عندما تصيب العزلة المفروضة السكان بلا تمييز، فتجعل من العسير على أضعفهم أكثر من أي وقت مضى التمتع بأدنى ضرورات الحياة الكريمة، من أشياء كالغذاء والصحة والتعليم. وفي وسع الجميع ويتعيـّن عليهم أن يتخذوا الخطوات العملية لإحداث التغييرات في هذا الصدد. وعسى أن تقوم الدول، ولا سيما التي تشترك منها في نفس التراث المسيحي وفي نفس اللغة، بالعمل الفعال على توسيع نطاق المزايا المترتبة على الوحدة والتناسق، والتكاتف واجتياز العقبات حتى يحتفظ أهل كوبا، بوصفهم العوامل النشطة في تاريخ بلادهم، بعلاقات دولية تعزز الخير العام. وسوف تتم مساعدتهم بهذه الطريقة في التغلب على المعاناة الناجمة عن الفقر المادي والخلقي، التي توجد جذورها في جملة أمور من بينها الفوارق غير العادلة، والقيود على الحريات الأساسية، وإلغاء هوية الأفراد وتثبيط هممهم، والتدابير الاقتصادية الظالمة، التي تـُفرض، على نحو غير عادل وغير مقبول أخلاقيا، من خارج البلد".

رابعا - الردود الواردة من هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة

مكتب المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - استمرت العلاقة مع الولايات المتحدة في ضغطها الشديد على الحالة الاجتماعية الاقتصادية لكوبا طوال عام ١٩٩٧. وظهرت خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ بعض بوادر الانفراج في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، مع إعلان إدارة الولايات المتحدة تدابير قليلة ترمي إلى إقامة رحلات الطيران المباشر من جديد وتحويل المقيمين في الولايات المتحدة أموالا محدودة إلى ذويهم في كوبا، وتخفيض القيود المفروضة على شحن الهبات الإنسانية من الأدوية والمواد الغذائية إلى كوبا. وتم التوصل أيضا إلى اتفاق يأذن للخطوط الجوية التجارية الكوبية بالطيران في أجواء إقليم الولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بالتشريع الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة لتعزيز الحظر الخارجي المفروض، فقد تحول ما يُعرف بقانون هيلمز - بيرتون إلى مصدر للنزاع المتكرر مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من التوصل في النصف الأول من عـام ١٩٩٨ إلـى نوع من الاتفاق على الحد من آثاره على المصالح الأوروبية وفقا لبارامترات لم تزل غير واضحة.

٢ - ورغم ما سلف، فما زال الحظر المفروض من الولايات المتحدة والتشريعات المتصلة به يعرقل عملية انتعاش الاقتصاد الكوبي ويعوق بالتالي الأداء الطبيعي للخدمات الاجتماعية، مما يؤثر على الأوضاع المعيشية لسكان كوبا. وعلاوة على ما سبق تحليله من آثار الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على الاقتصاد من حيث التكاليف المباشرة و/أو غير المباشرة الواقعة على التجارة الخارجية، والنقل البحري، وتوفير الخدمات وسبل الحصول الفعال على المواد و/أو المعدات ذات الأهمية الحيوية للبلد، فإن مواصلة الحظر والإبقاء على التشريعات العابرة للنطاق الإقليمي - حتى مع التخفيف جزئيا من حدتها - يشكلان رادعـا شامـلا لنمو تدفقات الاستثمار الرأسمالـي بشكل سلس إلـى كوبـا، ولوصول كوبـا إلـى القروض والاستئمانات التجارية بالشروط العادية. يضاف إلى ذلك أن الأحكام الواردة في تشريعات الولايات المتحدة التي تهدف إلى الحيلولة دون حصول كوبا بصفة عامة على الإقراض بشروط تساهلية ودون عودتها إلى مؤسسات بريتون وودز تشكل عائقا إضافيا للإصلاح المطلوب للهياكل الأساسية الوطنية وللمزيد من تطور الاقتصاد. وفضلا عن ذلك، تمنع هذه الأحكام كوبا من سبل الوصول إلى آليات التسوية العالمية بغرض تحقيق ما يمكن من إعادة جدولة دينها الخارجي و/أو إعادة تشكيله.

٣ - وبصفة إجمالية، ما زال الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة والأجهزة التي تدعمه يشكلان عقبة كبيرة في سبيل انتعاش الاقتصاد الكوبي وإشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية.

٤ - ولكي تمتثل البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة الممثلة في كوبا للولايات الخاصة بكل منها مع التصدي للحالة العامة في هذا البلد، فإنها تعمل حاليا وفقا للخطوط الأساسية التالية:

(أ) تقديم الدعم لتوطيد الخدمات الاجتماعية والمزيد من النهوض بها أثناء العمل على التخفيف من حدة الاختناقات في الحصول على الضروريات الأساسية؛

(ب) تقديم الدعم لعملية الانتعاش الاقتصادي من خلال تعزيز البيئة المواتية لها واستحداث نظم جديدة للإدارة؛

(ج) تعزيز التعاون بين كوبا وبقية العالم في نطاق الولايات الخاصة بكل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة على حدة.

٥ - وتشمل الإنجازات التي تحققت في هذه المجالات تصميم برامج جديدة لمعالجة المسائل الأكثر أهمية وإقرار هذه البرامج. والتقدم المحرز في المجال الأول ملحوظ بصفة خاصة في قطاع الصحة والمرافق الصحية. وفي المجال الثاني، تمت الموافقة في أوائل عام ١٩٩٨ على مشروع جديد واسع النطاق لتقديم الدعم لمجموعة من التدابير والتغييرات المؤسسية الرامية لتعزيز انتعاش الاقتصاد الكوبي. أما في المجال الثالث، فقد اضطلع بطائفة واسعة النطاق من الأنشطة داخل كل من ولايات المنظمة على حدة، بغية التشجيع على إقامة الصلات والتعاون مع العالم الخارجي.

٦ - ورغم أن الدعم الذي تقدمه مؤسسات الأمم المتحدة استراتيجي التوجه وحفاز في طابعه، إلا أنه لا يستطيع -- سواء بحكم طابعه أو حجمه -- أن يعوض النقص في التدفقات الرأسمالية وفي الإقراض التساهلي اللازمين لتعزيز انتعاش الاقتصاد الكوبي والمزيد من تنمية البلد. ولا يزال الحظر المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة إحدى القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية ذلك البلد، ومن ثم فهو يتطلب مواصلة الاهتمام من قِبل المجتمع الدولي.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨]

١ - ما زالت حالة الأطفال في كوبا تتعرض للضرر من جراء عدد من العوامل الداخلية والخارجية، بما فيها الحظر. وكما يحدث في معظم الحالات من هذا القبيل، من الصعب جدا فصل الآثار السالبة المجتمعة المترتبة على تلك العوامل عن بعضها.

٢ - وعلى الرغم مما تواجهه كوبا حاليا من المصاعب، فإنها تنعم بمستويات عالية للصحة والتعليم بين البلدان في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إذ قدر معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٧ بنسبة ٧,٤ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء، وهو مشابه للمعدل في البلدان المتقدمة النمو. غير أن البلد يواجه مصاعب متزايدة في المحافظة على مستوى النفقات في القطاع الاجتماعي، وهو من الوجهة التاريخية مرتفع جدا (بلغت نسبته ٩,٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٦).

٣ - حالة الخدمات في نظام الصحة العامة حرجة بسبب الافتقار إلى الأدوية الأساسية -- المضادات الحيوية من قبيل البنيسلين، على سبيل المثال -- والمنتجات الأخرى اللازمة لتعقيم الأدوات والمعدات. إضافة إلى ذلك، فمما يعوق تنفيذ البرامج الصحية حالات العجز في الوقود، وحالات انقطاع الكهرباء، وقدرات التبريد المحدودة، ومشاكل النقل.

٤ - ولا تزال الخدمات الصحية للمرأة، بصفة خاصة، آخذة في التدهور بشكل خطير. فقد أوقفت برامج الاختبار الروتينية لاكتشاف سرطان الثدي، نظرا للعجز في المواد التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية لأشعة - س. ولا تستخدم صور الأشعة للثدي الآن إلا في حالة النساء المسلَّم بارتفاع درجة تعرضهن لسرطان الثدي. ولا يجري التدخل الجراحي اليوم سوى مرتين أو ثلاث مرات يوميا، الأمر الذي يمثل هبوطا ملحوظا عن التدخلات الجراحية التي كان يبلغ عددها ١٥ خلال فترة الثمانينات. وتتأثر حياة المرأة اليومية ورفاهها اليومي أيضا بالافتقار الى سبل الحصول على الفوط الصحية: إذ لا يمكن الوفاء على نحو مناسب بأكثر من نسبة ٢٠ في المائة من الطلب. أما نسبة الـ ٨٠ في المائة الباقيات فيتعين عليهن اللجوء الى الاستعانة بمواد وأنسجة غير مناسبة، وأحيانا غير قابلة للتخلص منها.

٥ - وما زالت سبل حصول المرضى ذوي المصلية الإيجابية على الأدوية، ومراقبة حالة المرضى، محدودة للغاية. وقد وجدت حكومة كوبا من المستحيل تقريبا الحصول من شركات الأدوية المتعددة الجنسية على العقاقير واللوازم الطبية الضرورية لأنواع معينة من الفحوص والعلاج.

٦ - ولا تزال سبل الحصول على المياه النقية من الشواغل الصحية الخطيرة بالنسبة لأكثر من مليوني طفل يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. ويتعين معالجة ما نسبته نحو ٧٢ في المائة من مياه الشرب بالكلور، ولكن الافتقار الى هذه المادة الكيميائية قد أدى الى إغلاق ٤٦ في المائة من المنشآت لهذا الغرض.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - كما جاء في تقرير الأمين العام خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، فإن إطار البرنامج الإنمائي للتعاون القطري مع كوبا للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ يتصدى لبعض المسائل الإنمائية الرئيسية التي يواجهها هذا البلد في سياق الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة. وبناء عليه، فإن المجالات ذات الأسبقية تتصل في المقام الأول بالانتعاش الاقتصادي للبلد، مع التركيز على إدماج القطاعات الاجتماعية وتنميتها؛ وإعادة تشكيل القطاعات الإنتاجية؛ وتقديم الدعم لعملية الانتعاش الاقتصادي؛ وحماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

٢ - وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، تم إقرار المبادرات الأولى في نطاق إطار التعاون القطري ويجري حاليا تنفيذها.

٣ - ومن أهم هذه المبادرات المساعدة التي يتعين تقديمها لبرنامج الانتعاش الاقتصادي، الذي سيساعد الحكومة في عملية الإصلاح والتغييرات المؤسسية اللتين تضطلع بهما، وذلك بتعزيز القدرة والموارد البشرية للمؤسسات الأربع الرئيسية المشتركة في إدارة الاقتصاد الكلي للبلد. وسوف تتركز مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات إدخال المنهجيات الحديثة وتطوير القدرات الأساسية على التحليل الاقتصادي ووضع السياسات، والمالية العامة، ووظائف المصرف المركزي، وتشريعات العمل، وإدارة نظام الضمان الاجتماعي. وسوف ييسر البرنامج تبادل الخبرات مع بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية والتدريب في هذه البلدان.

٤ - وكان تقديم الدعم لبرنامج تكنولوجيات المعلومات في التعليم العالي من المبادرات الأخرى التي حظيت بالموافقة في عام ١٩٩٧. وسوف تتركز مساعدة البرنامج الإنمائي في هذا المجال في النهوض بقدرة مؤسسات التعليم العالي، على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بتوفير التدريب على مستوى الدراسات العليا للفنيين والمديرين والمعلمين والطلاب في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٥ - ومن المتوقع الموافقة في غضون عام ١٩٩٨ على أربعة تدخلات أخرى للبرنامج الإنمائي وبدء تنفيذها -- وهي، على وجه التحديد، دعم الاستخدام التجاري لمنتجات التكنولوجيا الحيوية؛ وتطوير الطاقة الشمسية والاقتصاد في استخدام الطاقة؛ والأمن الغذائي للفئات الضعيفة؛ والتنمية البشرية على الصعيد المحلي في مناطق مختارة من البلد تعاني من الكساد الاقتصادي.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصـــل: بالإسبانيـــة]
[٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨]

اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات الأخيرة، كما تعلمون، بعدد من الأنشطة في مجالي المساعدة التقنية وتدريب الموارد البشرية في كوبا. وكان من أهم ثمار هذا التعاون نشر كتاب عنوانه "الاقتصاد الكوبي: الإصلاحات الهيكلية والأداء الاقتصادي في التسعينات". وهذا الكتاب يحلل الآثار الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على الواقع الاقتصادي الكوبي. ووضعت اللجنة الاقتصادية ذلك التحليل في متناول هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصـــــل: بالانكليزيـــة]
[١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨]

١ - يصنف صندوق الأمم المتحدة للسكان كوبا على أنها بلد من الفئة جيم - أي من أقل البلدان حاجة إلى مساعدة الصندوق، بالنظر إلى المعايير الجيدة نسبيا في مجالي الصحة والتعليم. بيد أن الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة حاليا تفرض عدة قيود على الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلد. ونتيجة لذلك، يقدم الصندوق إلى كوبا المساعدة من أجل المحافظة على إنجازاتها، ولا سيما في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

٢ - ويقدم الصندوق، في سياق برنامج التعاون الذي يضطلع به، مساعدة محدودة لتوريد الواقيات الذكرية وغيرها من وسائل منع الحمل، بغية التخفيف من حدة نقصها الشديد في كوبا، وهو يساعد على تعزيز التثقيف الجنسي في المدارس والمجتمعات المحلية. ويكمن الهدف في تفادي حالات الحمل غير المرغوب فيه، ولا سيما لدى المراهقات، ووقف معدل الإجهاض المرتفع الذي ما برح يتزايد أثناء سنوات النقص هذه.

٣ - ويتعاون الصندوق مع كوبا أيضا في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويدعم الصندوق، إلى جانب غيره من وكالات وبرامج الأمم المتحدة، الجهود الوطنية الرامية إلى وقف انتشار هذا المرض، وذلك أساسا عن طريق توريد كمية محدودة من الواقيات الذكرية ومن خلال الحملات الإعلامية والتثقيفية.

٤ - وبسبب الحصار، لا تملك كوبا أي سبيل إلى سوق الولايات المتحدة وهي بالتالي مضطرة إلى شراء السلع اللازمة من أسواق بعيدة. وتزيد الرسوم الإضافية من تقليص القوة الشرائية لكوبا.

منظمة الصحة العالمية

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨]

تشير إحصاءات الصحة المتاحة لمنظمة الصحة العالمية، إلى أن الحالة الصحية العامة للكوبيين من أحسن ما هو موجود في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٧، كان معدل وفيات الرضع ٧,٩ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي وكان العمر المتوقع عند الولادة ٧٦,٠ سنة، والبلد من هاتين الناحيتين غير متخلف كثيرا عن ركب البلدان المتقدمة النمو. وهذه الحالة المواتية نسبيا هي نتيجة للأولوية التي تعطيها حكومة كوبا للصحة وما تستثمره في الخدمات الصحية. وفي الوقت ذاته، واجه اقتصاد كوبا صعوبات شديدة، ولا سيما منذ تفكك الاتحاد السوفياتي.

وهذا هو السياق الذي يجب أن يقيَّم فيه الأثر المترتب على صحة الشعب الكوبي من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية. وتلاحظ حكومة كوبا أن الحصول على المعدات واللوازم والعقاقير الطبية مستحيل أو صعب، وأن ما هو متاح أبهظ ثمنا منه في أماكن أخرى.

وتورد حكومة كوبا الآثار المحددة التالية التي خلفها الحصار على صحة الكوبيين:

(أ) بالنظر إلى عدم تمكن البلد من استبدال المعدات المصنوعة في الولايات المتحدة المستخدمة لمعالجة إمدادات المياه بالكلور، تحتم إغلاق مرافق معالجة المياه بالكلور في عدد من البلديات، مما أفضى إلى تزايد حالات الإسهال. وكان من الصعب صيانة الهياكل الأساسية الأخرى لشبكات المياه بسبب صعوبة الحصول على قطع الغيار؛

(ب) من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، شراء العقاقير العصرية التي لا تصنع إلا في الولايات المتحدة أو التي يُصنع أحد مكوناتها الهامة هناك. وتُستخدم هذه العقاقير في علاج السرطان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحالات العدوى وغيرها من الأمراض المستعصية على العقاقير؛

(ج) انخفض عدد العمليات الجراحية التي تجرى في كوبا بسبب النقص في عقاقير التخدير والمعدات العصرية؛

(د) لا يستطيع الكوبيون المصابون بمرض القلب والقصور الكلوي وغير ذلك من الأمراض المزمنة الحصول على أحدث المعدات أو العقاقير اللازمة لعلاج أمراضهم بأنجع ما يمكن؛

(هـ) بالرغم من أن أحكام الحصار تجيز لشركات الولايات المتحدة وفروعها تصدير المعدات واللوازم والعقاقير للأغراض الانسانية والطبية، فإن الشروط اللازمة للحصول على ترخيص تصدير تؤدي إلى حالات تأخير، لذلك نادرا ما يقدم القطاع التجاري طلبات.

وبالتالي، لا بد أن يكون للحصار أثر سلبي على صحة الكوبيين.

- - - - -